

تأثير التغير فى خريطة التحالفات على الدور الأسمى فى اليمن
(البحث عن صيغة السلام المستدام فى بيئة الصراع المستمر)

تقرير تحليلي صادر عن مركز الحوكمة وبناء السلام، صنعاء, اليمن



© GPBC,

Sanaa, jan , 2020

الباحثة: أميرة علاء الدين الفواخري

توسم عمليات إدارة الصراعات الداخلية والحد منها، ومحاولات صياغة نظام سياسى ديمقراطى فى اليمن، بأنها عمليات ومحاولات شديدة التعقيد، نتيجة انحدار الوضع والإرتداد عن مكتسبات الثورة والتنازع المستمر والأعمال العدائية بين الأطراف المتصارعة وعلى عدة جبهات، وتدخلات خارجية وفقاً لمعادلات المصالح الإقليمية والدولية، ودور أسمى مسنود بقرارات دولية ما بين العسكرى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى والإنسانى، ويواجه اليمنيون الظروف القاسية فى ظل التباين والصراع بين القوى السياسية والاجتماعية والدينية، وأزمات إنسانية وقطاعية كارثية، فضلاً عن العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها أطراف النزاع الرئيسية فى اليمن، والتي يجب مناهضتها، وتقديم مساعدات إنسانية شاملة وعاجلة لإنقاذ ملايين اليمنيين الذين تتهددهم المخاطر الغذائية والصحية، وحماية وسلامة اللاجئين اليمنيين.

يتطلب ذلك عاجلاً إيجاد مقاربة ومعالجة للفجوة الواضحة فى توفير الأمن وإنفاذ القانون والنظام العام وحماية حقوق الإنسان وتوفير الخدمات الأساسية فى أنحاء البلاد، وصنع سلام مستدام وإنهاء الحالة التصارعية.

عليه، فى ظل الأوضاع الراهنة فى اليمن بين أطراف النزاع، تضحى اليمن حالة دراسية بالغة الأهمية لكل من يسعى إلى فهم دور وسياسات الأمم المتحدة إزاء "الدول التي تشهد النزاعات".

النزاع اليمنى: هل يمكن أن يتفق اللاعبون الرئيسيون على تثبيت قواعد الحل والتسوية؟

خلال السنوات الأخيرة وبالذات منذ العام 2015 شهد اليمن وما يزال نزاعاً مسلحاً واسعاً، وتدخلات خارجياً، اختلط فيه الأوراق العسكرية والسياسية والاقتصادية، كانت القطاعات الصحية والغذائية والتعليمية الأكثر تضرراً من الصراع، كما توقفت بسببه معظم القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، فى غضون ذلك تُفاقم هذه التجاذبات الإقليمية والانقسامات المحليّة من ديناميكيات الصراع والأزمة الإنسانية فى البلاد⁽¹⁾. تقاومت الكارثة الإنسانية فى اليمن نظراً إلى استمرار الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن حدة النزاع المسلح وحالات الطوارئ المعقدة، وأثرت الأزمات السياسية والاقتصادية على الفئات الضعيفة من السكان فى البلاد، حيث أدى النزاع المسلح إلى مستويات غير معقولة من المعاناة والكوارث الإنسانية، جدير بالذكر أن قبل الصراع، كانت اليمن أفقر بلد فى المنطقة⁽²⁾.

على جانب آخر، تجدد تمرد المجلس الانتقالي الجنوبي والمدعومة إماراتياً فى السابع من أغسطس 2019، ضد حكومة الرئيس اليمنى عبد ربه منصور هادي المعترف بها دولياً، ومن ثم انتقلت المواجهات فى محافظات جنوبية أخرى، حيث أن المجلس الانتقالي الذي سلحته ودرسته الإمارات، الشريك الرئيسى للسعودية فى التحالف، قد حاول توسيع نطاق سيطرته فى الجنوب، وفتح جبهة جديدة فى الحرب المعقدة، واشتبك مع القوات الحكومية فى أعمال عنف هددت بمزيد من التفتيت لليمن وتعقيد جهود السلام

التي تبذلها الأمم المتحدة، وفي ظل هذه التطورات المستعرة يتنامى خلاف بين قوى ينبغي أن تكون متحالفة في الصراع ضد الحوثيين، وهو خلاف مدعوم بتدخل خارجي. وقد برزت تداعيات التصعيد الأخير في جنوب اليمن، وحوار جدة غير المباشر، وستعكس نتائج المواجهات والحسم العسكري الحالي للقوات الشرعية، بشكل كبير على المشهد اليمني نتيجة التوزيع الجديد لمراكز القوى على الأرض، حيث شهدت خريطة السيطرة العسكرية في اليمن تحولاً نوعياً في اليمن عموماً وفي المحافظات الجنوبية تحديداً، ما تسبب في تداخل "أوراق" الأزمة اليمنية، وإذا ما تبلورت لدى الأطراف فكرة إجراء محادثات سياسية أوسع نطاقاً بهدف بناء السلام المستدام، فسيكون عليها ضم المزيد من الفصائل اليمنية المنقسمة، مما قد يعقد خريطة القوة السياسية في اليمن، ويتيح تدخلاً جديداً لأدوار إيرانية وقطرية وعمانية، وربما تركية في المستقبل⁽³⁾.

هكذا يتضح من استعراض الأوضاع في اليمن، أنه قد خلقت الصراعات المسلحة وهشاشة الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن، وضعف سيطرة الحكومة المركزية على أراضيها وبالذات مناطق الأطراف ومناطق النزاعات القبلية المتجذرة تداعيات محلية وإقليمية ودولية أثرت في مجملها على وضع الدولة وأسهمت في عجزها عن تحقيق أهداف التنمية المنشودة، مما يستوجب ممارسة المزيد من الضغط الأممي في اليمن يمكن أن توقف النزاع العسكري القائم حالياً⁽⁴⁾.

حيث أنه من المشكلات فيما يتعلق بفهم تعقيدات البيئة المحلية اليمنية وعدم تلائم المنهجية مع القضايا الوطنية والإنسانية في إدارة ملف التفاوض السلمي والحيولة دون إنزلاق اليمن إلى مزيد من الاضطراب والعنف، كما أن مجلس الأمن لم يستخدم نفوذه لإنهاء الصراع في اليمن⁽⁵⁾.

الأمم المتحدة: استمرار وتوسع الصراعات والمسار السياسي المعقد

في 14 أبريل 2015 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 2216 الذي طالب جميع الأطراف اليمنية، والحوثيين على وجه الخصوص، بإنهاء العنف ووقف الأعمال العدائية، وبالرغم من الهدنة الإنسانية، وبدأ محادثات السلام برعاية الأمم المتحدة في الكويت، إلا أنها فشلت في أوائل أغسطس 2016 ومنذ ذلك الحين، استمر الصراع، مما أدى إلى خسائر فادحة في التعداد السكاني، والاقتصاد المحطم، حيث أدت الحرب إلى إضعاف الاقتصاد اليمني مما تضرر قطاعي الزراعة والصيد واللذان كانا يُعتبران المصدر الرئيسي للدخل⁽⁶⁾.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلي لجنة "فريق الخبراء المستقلين الدوليين والإقليميين" وما أعلنته في 28 آب/ أغسطس 2018 وفق ما أسفر عنه تحقيق بعثتهم في اليمن والمفوضة من قبل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من أن كل أطراف النزاع المسلح يحتمل أن يكونوا قد ارتكبوا جرائم قد ترقى إلي "جرائم حرب" وانتهكوا القانون الدولي الإنساني ومبادئ التمييز والتناسب والاحتياط، وقد أكد فريق الخبراء أنه تتوفر لديه أسباب وجيهة للاعتقاد بذلك، وطالب الفريق جميع الأطراف على اتخاذ التدابير اللازمة لرفع القيود غير المتناسبة المفروضة على حصار الموانئ والدخول الآمن والسريع للإمدادات الإنسانية للسكان

المدنيين إلى اليمن، وعلى حركة الأشخاص بما في ذلك عبر مطار صنعاء الدولي بموجب القانون الدولي الإنساني. ينبغي التتويه أن تقرير لجنة الخبراء هذه قد أغفل مسألة الدول المشاركة في النزاع اليمني ولم يتطرق إليهم، ومنها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيران، لكن دعوا الخبراء كافة الدول لوقف بيع أسلحة يمكن أن تستخدم في الحرب⁽⁷⁾.

وتمت العودة لمسار العملية السياسية بين الأطراف الرئيسية المتنازعة (الحكومة الشرعية والحوثيون)، وكان ذلك في (6) ديسمبر 2018 في العاصمة السويدية استوكهولم، وما ترتب عليه من مفاوضات العاصمة الأردنية عمان، والمفاوضات على متن سفينة الأمم المتحدة قبالة ميناء مدينة "الحديدة"، وبالمفاوضات اكتسب الحوثيون شرعية توازي شرعية الحكومة اليمنية الشرعية، وتأتى هذه التحركات في سبيل وضع حد لصراع مسلح عنيف دفع المدنيين ثمنا باهظا له منذ أكثر من ما يقارب أربع سنوات، تدهورت الأوضاع خلالها متجسدة في الزيادة الهائلة للجوعى والنازحين والقتلى والجرحى، حركت مفاوضات السويد الخاصة بالأزمة اليمنية الركود الذي أصاب عملية التسوية⁽⁸⁾.

وبالرغم من أن هناك تقدما قد أحرز في مجالات حماية المدنيين، والمساعدات الإنسانية، والتمويل ودعم الاقتصاد والعملية السلمية، ما زال يتصدر اليمن قائمة الدول من حيث الاعتماد على العمليات الإنسانية، وزادت الحرب المأساة مع صعوبة الوصول إلى المحتاجين عند خطوط المواجهة المسلحة، ويبقى الأمل حثيثا أن يتم التوصل إلى الحل السياسي، خاصة في ظل أن كلا من الجنوب والشمال يشهدا انخفاضا في مستوى العنف والصراع، إضافة إلى إظهار الأطراف المتحاربة للنوايا الحسنة، مما يستوجب تقديم الدعم الكامل لعملية المراقبة والاتصال في المعابر، وآلية التهدئة لتعزيز وقف إطلاق النار وتخفيف التوتر، وخفض حدة الخطابات التصارعية ودعم الجهود المبذولة للحفاظ على وقف إطلاق النار في الحديدة⁽⁹⁾.

إجرائياً؛ ينطلق حل النزاع في اليمن من المرجعيات الثلاث، ونظرا للمتغيرات الجديدة التي طرأت على المشهد السياسي اليمني في الشمال والجنوب، وحوار جدة غير المباشر، في ظل مزاج شعبي يمني رافض للدور الإماراتي، يمكن الجزم بأن وعلى الرغم من اختلاف الأطروحات وتناقضها على الساحة اليمنية، فإن الحل والتسوية يجب أن يكونا داخليا وشرعياً وسياسياً، وتحت مظلة المجتمع الدولي، وليس من خلال فرض الأمر الواقع.

حيث إن الاضطرابات الصراعات البينية التي قد تستمر في الشمال وفي الجنوب، وهي موارد محدودة أصلا، وهو ما يعني تزايد تكاليف النزاعات، ويهيأ فرص لاختراقات وتدخلات خارجية، وتكون الحرب في خدمة الأطراف الداعمة من جانب، وتأجيج الفقر والجوع، فضلا عن انعدام الأمن والسيطرة وغياب الدولة. ولا بد من تنامي جهود إنجاح الحل السياسي وفقاً للمرجعيات الثلاث؛ المبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2216، فضلا عن اتفاق السويد الذي اقتصر حينها نهاية 2018 فقط على طرفي الحكومة الشرعية والحوثيين. ووفقا لتصريحات

متتالية للمبعوث الأممي مارتن غريفت فإنه لن يبدأ من نقطة الصفر في المفاوضات، وإنما سيكمل البناء على سابقه إسماعيل ولد الشيخ، ويمكن القول أن نتيجة الانتقال تواجهها التحديات والعقبات، فاليمن ما زال بعيداً عن الطريق المضمون إلى مستقبل آمن ومزدهر، إذ يواجه مخاطر جدية من الوهن السياسي، وانعدام الاستقرار في الجنوب الذي برز ازدياده في العام 2019، ومخاطر الدخول إلى صراع إقليمي ما زالت قائمة، فضلاً عن أزمات الموازنة العامة والتهديدات بتفاقم مشكلات الموارد الاقتصادية.

أذن؛ يتوقف نجاح جهود الأمم المتحدة في لعب دور الإشراف على بناء السلام في اليمن على عدة عوامل، وبما يتسق مع تبني الأمم المتحدة في عمليات بناء السلام مقارنة التعامل مع كل حالة دولة وفق ظروفها وبيئتها المحيطة، وتتمثل هذه العوامل في الآتي:

- تقليل التصعيد العسكري بين القوى الإقليمية والكبرى في دعمهم لأطراف الصراع في اليمن، وهو ما يرتبط بتغيير هيكل النظام الدولي والتوازن الإقليمي.
- رغبة أطراف الصراع الداخلي في إنهاء النزاع المسلح وعدم قدرة أي طرف على تحقيق انتصار حاسم.
- شخصية المبعوث الخاص للأمم المتحدة لليمن.

هوامش البحث:

1. أولويات الإعمار وإعادة التأهيل - اليمن، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، 30 سبتمبر، 2017 7:52 م، في الرابط التالي:

<http://economicmedia.net/?p=1229>

2. اليمن - حالة طوارئ معقدة، مكتب المساعدات الأمريكية للكوارت الخارجية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، 12 / 1 / 2018، ص 5، في الرابط التالي:

<http://www.usaid.gov/what-we-do/working-crises-and-conflict/responding-times-crisis/where-we-work>

3. المصدر: تعرف على خريطة السيطرة العسكرية باليمن بعد أحداث عدن، 13-08-2019، في: <http://khlaasa.net/320445.html>

4. اليمن: هل السلام ممكن؟، Crisis Group بروكسل، 9 شباط/فبراير 2016 <https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/yemen-peace-possible>

5. موسى علاية، ومي عجلان، الأمم المتحدة والمبعوث الأممي الغربي الجديد إلى اليمن: هل من الممكن أن يكون أكثر فعالية من مبعوث عربي سابق، (صنعاء: مركز الحوكمة وبناء السلام، فبراير 2018)، ص 2، في الرابط التالي:

<http://mena-acdp.com/>

6. أزمة اليمن: 1000 يوم منذ بدء الكارثة الإنسانية في اليمن YEMEN AR 1000 days media brief،

موجز اعلامي خاص بمنظمة اوكسفام، 20 ديسمبر 2017، ص ص 2 - 9، في الرابط التالي:

<https://arabic.oxfam.org>

7. اليمن: خبراء أمميون يشيرون إلي ارتكاب أطراف النزاع جرائم حرب محتملة، مفوضية الأمم المتحدة السامية

لحقوق الإنسان، 28 / 8 / 2018، في الرابط التالي:

<https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Pages/AllStoriesHRC.aspx>

8. أحمد عليبة، مفاوضات السويد... لازال الوقت مبكرًا لبناء سلام في اليمن، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متابعات تحليلية، 23 /12 /2018، فى الرابط التالى:
<http://acpss.ahram.org.eg/News/16803.aspx>
9. غريفيش، ثمّة إشارات تمنح أملا لشعب اليمن، الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة، 22 /10 /2019 فى الرابط التالى:
<https://news.un.org/ar/story/2019/10/1041971#>